

# أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)

د. عبد الرحمن محمد رشوان

أستاذ مساعد

قسم العلوم الإدارية والمالية- الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا

غزة- فلسطين

جوال: 0097-0598291570

اميل: abdrashwan@yahoo.com

### الملخص:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، وللإجابة على التساؤلات واختبار فروض الدراسة، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

كما استخدم أداة للدراسة الاستبانة ووزعت بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على عينة الدراسة المكون من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين البالغ عددهم (155) مفردة.

كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

كما أوصت الدراسة ضرورة مزيد من التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها.

**الكلمات المفتاحية:** التحفظ المحاسبي - عدم تماثل المعلومات - تكلفة رأس المال - المعايير الدولية (IFRS).

### ABSTRACT:

Study aims in general to identify the impact of the accounting reservation to reduce the asymmetry of information and the cost of capital within the framework of international standards (IFRS), and to answer questions and test hypotheses, rely researcher on the descriptive and analytical approach in showing and clarify the theoretical side through previous studies, journals and letters scientific, and analyze the results of the field study and test hypotheses using statistical program (SPSS). Questionnaire it was also distributed after evaluated and judged by a number of specialists on a sample consisting of directors and heads of departments and accountants and financial personnel departments listed companies in Palestine Stock Exchange's study (155) single.

The results of the field study also proved that there is a trace of the accounting reservation in reducing the phenomenon of asymmetry of information and reduce the cost of capital within the framework of international standards (IFRS).

The study also recommended the need for more commitment in the Palestine Stock Exchange listed companies to apply international standards that are conservative accounting to improve their efficiency.

**Keywords:** accounting reservation - asymmetry of information - the cost of capital - the international standards (IFRS).

## مقدمة:

يمثل التحفظ المحاسبي تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر الذي نال قبولاً واسعاً لدى المحاسبين لعدة سنوات، وكان موجهاً نحو التأثير على القوائم المالية، ويقضي يأخذ في الحسبان الانخفاض المتوقع في الدخل أو الأصول قبل تحققها، ويؤجل الاعتراف بحدوث الزيادة في هذين العنصرين لحين التأكد من تحققها بالفعل، ومازال هذا المبدأ مثيراً للجدل حتى الآن بسبب أثره المباشر وغير المباشر على مصداقية وشفافية القوائم المالية (Guay and Verrecchia, 2007).

حيث إن التحفظ المحاسبي يمثل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية، وهذا لا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة.

ومازال هناك توجه لدى واضعي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نحو التمسك بالتحفظ المحاسبي للتقليل من دوافع الإدارة على التلاعب في الأرباح المحاسبية وإخفاء معلومات هامة وضرورية عن المستثمرين، وكذلك التخفيف من التداعيات السلبية لعدم تماثل المعلومات بمساعدة المستثمرين مراقبة الإدارة والحد من حجب المعلومات، كما يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات الخاصة بتقييم الأصول والإيرادات، وتخفيض الخصوم الخسائر، وبالتالي سيكون هناك تخفيض في عدم التماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، مما يتيح للمستثمرين تحديد الاستثمارات الناجحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة في سوق رأس المال بما يمكنهم من تقدير المخاطر والعوائد التي تتضمنها الاستثمارات واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد (Le Truc, 2014, PP2-5).

كما أصبح التحفظ المحاسبي مطلباً أساسياً في الوقت الراهن خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية وتشكك مستخدمي التقارير المالية في المعلومات التي تحتويها هذه التقارير ومدى جودتها.

## مشكلة الدراسة:

يعتبر تطبيق التحفظ المحاسبي في إطار المعايير الدولية هو قيام المحاسب لمواجهة ظروف عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية بحيث لا يكون هناك

مبالغة في تقدير قيم الأصول أو الدخل بأكثر مما يجب أو تقدير قيم الخصوم والمصروفات بأقل مما يجب.

ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق التحفظ المحاسبي إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للأصول والدخل أو التضخيم المتعمد للخصوم والمصروفات، حيث سيؤدي ذلك إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومن ثم فقدانها لخاصية الموثوقية والاعتماد عليها من قبل المستثمرين في سوق رأس المال، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة في تكلفة رأس المال المستثمر.

ومن هذا المنطلق أن المبرر للقيام بهذه الدراسة هو مدى توفر معلومات تمتاز بالثقة والشفافية التي تنتجها القوائم المالية المعتمدة على التحفظ المحاسبي لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال للاستثمارات في بورصة فلسطين في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي؟

2- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS)؟

3- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)؟

**أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الاتي:-**

1- تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.

2- بيان أثر التحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

3- بيان أثر التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تناولها موضوع معاصر من الناحية العلمية والعملية، فمن الناحية العلمية تحاول الدراسة معرفة مدى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وعلاقته بالتحفظ المحاسبي وكيفية ذلك على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، أما من الناحية العملية تسعى الدراسة اختبار أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار تطبيق المعايير الدولية (IFRS) وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

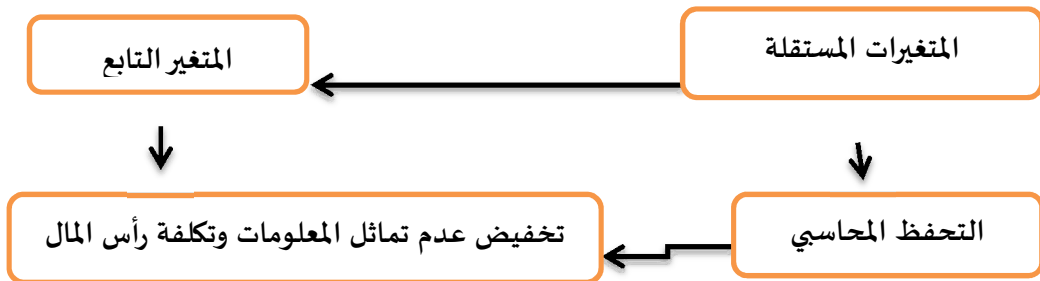
فرضيات الدراسة: تسعى الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية من خلال الفرضيات التالية:

الفرض الأول: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.

الفرض الثاني: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

الفرض الثالث: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

أنموذج الدراسة: انسجماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة، فقد تم صياغة أنموذج الدراسة والذي يتم من خلاله التعرف على متغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي:-



(شكل رقم 1: أنموذج الدراسة)

حدود الدراسة: تتحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على العام 2016.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على قطاع غزة.

الحدود المؤسسية: تقتصر الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود البشرية: المحاسبين ورؤساء الأقسام والمدراء الماليين.

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

تقسيمات الدراسة: في ضوء أهمية الدراسة وتحقيقاً لمشكلة وأهداف الدراسة ومراعاة المنهج المتبع في الدراسة لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية والعملية، تم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاثة محاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

المحور الثاني: الإطار العملي واختبار فرضيات الدراسة.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات.

\* المحور الأول: الإطار النظري لأثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS) والدراسات السابقة:

أن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي في إطار المعايير الدولية تلعب دوراً أساسياً في سوق رأس المال، حيث تقوم بتوفير المعلومات الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها المستثمرين في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم، وذلك بتقييم أداء الشركات المدرجة في سوق رأس المال ومن ثم تحديد مجالات الاستثمار المناسبة، ولكن تحديد أسعار الأسهم ومجالات الاستثمار يتطلب أن يقوموا المستثمرون بتحليل القوائم المالية المعدة وفق التحفظ المحاسبي تحليلاً دقيقاً لتحديد أفضل مجالات الاستثمار والتي يجب أن توجه إليها أموال المستثمرين.

كما يجب التركيز على القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي والمعدة وفق المعايير الدولية من قبل الإدارة من أجل توفير معلومات تمتاز بالثقة والشفافية والتي تعتبر وسيلة هامة لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، فكلما زاد تماثل المعلومات التي يتم تقديمها

كلما أمكن للشركة الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل، كما أن الثقة والشفافية في المعلومات تعتبر هي الأداة الأساسية لجذب أموال المستثمرين إلى سوق رأس المال.

كما يؤدي التحفظ المحاسبي إلى قيام المحاسبين بتجنب مخاطر نشر معلومات غير صحيحة، ويحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهو يعتبر من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح أو تضخيمها مما يزيد من قيمة التدفقات النقدية الوهمية للشركة.

ويقصد بمفهوم التحفظ المحاسبي بأنه "مقياس تقليدي يتم عن طريقة تسجيل الخسائر والمصروفات فور حدوثها والأرباح الإيرادات بعد تحقيق منها" (Lu, x., 2012, p1)

كما يقصد بالتحفظ المحاسبي كما أشار له (Stergios L., et al, 2013) بأنه "حصول المحاسب على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالخسائر.

كما أشار كلاً من (Goh, B., Li, D. 2011) بأن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عرف التحفظ المحاسبي بأنه "تصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار.

أما (Hellman, N., 2008) تحدث عن مفهوم التحفظ المحاسبي كما عرفه مجلس معايير إعداد التقارير المالية (IASB) بأنه "الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الأرباح بأكبر مما يجب، وعدم تقييم الخصوم والمصروفات بأقل مما يجب.

كما يقصد بعدم تماثل المعلومات بأنها "عدم إلمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة مما يمنعه من اتخاذ القرار السليم".

وأشار (Watts, R., 2003) أن عدم تماثل المعلومات بين الجهات الداخلية والمستثمرين يزيد من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرقام المحاسبية.

كما يقصد بمفهوم تكلفة رأس المال بأنه: "الأموال التي تجمعها الشركة لتمويل مشروعاتها طويلة الأجل، وتختلف تكلفة رأس المال حسب هيكل ومصادر التمويل، وفي العادة يتم التمويل عن طريق مزيج من مصادر التمويل المختلفة (Gray et al, 2009).

كما أشار (Saleh, M., et al, 2012) لمفهوم تكلفة رأس المال بأنها "هي الحد الأدنى للعائد المتوقع تحقيقه من قبل موردي عناصر رأس المال، وهم المستثمرين والدائنين".



وتوصلت دراسة (Naranjo, p., et al, 2012, pp25-26) إلى أن قرارات التمويل الخاصة برأس المال في الشركات المدرجة في أسواق المال تأثرت بتبني المعايير الدولية (IFRS) التي بدورها تقدم معلومات متماثلة للمستثمرين الأجانب، مما أدى إلى جذب رؤوس الأموال الخارجية، وأن التماثل في المعلومات التي تقدمها الشركات لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال.

كما أكدت دراسة (Lu, C and Trabelsi, S., 2013, pp 31-32) على أن التطبيق الإلزامي لتبني المعايير الدولية (IFRS) جعل المستثمرون يتوقعون ارتفاع في جودة التقارير المالية بعد اعتماد (IFRS)، والمزيد من الشفافية عند إعداد التقارير المالية، وانخفاض في عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، وبينت نتائج الدراسة أن تبني المعايير الدولية (IFRS) أدى إلى تناقص في مستوى التحفظ المحاسبي إلى أدنى حد ممكن، مما قد يهدد دور المحاسبة كمصدر للمعلومات، كما بينت نتائج الدراسة أن كثير من الشركات تميل إلى تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي، وبالتالي لزيادة مصداقية التقارير المالية، وتوفير بيئة للمعلومات تتصف بالموثوقية والشفافية في سوق رأس المال.

وأظهرت نتائج دراسة (LU, X, 2012, p 41) أن التحفظ المحاسبي انخفض استخدامه بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما أدى إلى إضعاف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وبين انخفاض عدم تماثل المعلومات، وهذا سيؤدي إلى تضليل المستثمرين وتقديم معلومات غير متماثلة لهم في سوق رأس المال، كما بينت نتائج الدراسة أن التحفظ يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين من خارج الشركة ويخفض تكلفة كل من رأس المال والوكالة.

كما أشارت دراسة (Masca, E., 2015, P 353) إلى أن هناك تفاهم مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لتطوير معايير التقارير المالية، ومعارضة صريحة للتحفظ المحاسبي، مما حدا بـ (FASB) عام 2010 إلى استبعاده بدعوى أنه يتعارض مع خاصية الحياد وما يحدثه من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، وعلى الرغم أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ما زال متمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي بالرغم من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

كما بينت نتائج دراسة (Zhang, J., 2011, PP 1-44) أن التحفظ المحاسبي زاد بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الشركات المدرجة في بورصة نيوزيلندا خلال الفترة 2000-2009، وتم تحسين التحفظ المحاسبي بعد التبني الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS)

في نيوزيلندا، كما أدى تطبيق المعايير والتحفظ المالي إلى التخفيض من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، وزيادة في جودة الأرباح والإفصاح، ونظام قوي لحوكمة الشركات، ولجنة فعالة وقوية للتدقيق والرقابة الداخلية.

كما تحدثت دراسة (Piot, C., et al, 2015, pp 1-15) عن أهمية تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في تعزيز جودة المحاسبة من خلال التحفظ المحاسبي للحد من التعرض لمخاطر التقاضي، كما يؤدي إلى مستويات عالية من جودة عملية التدقيق، كما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في سوق رأس المال لتماثل المعلومات المقدمة للمستثمرين.

كما أشارت دراسة (Petruska, K. A., 2008, PP 4-20) أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تماثل معلومات التقارير المالية التي تمتاز بالشفقة والقابلية للتحقق بين المستثمرين، وعدم السماح بالقيام بالتلاعب بالأرباح والغش في القوائم المالية، كما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، كما وجه مجلس معايير المحاسبة المالية انتقادات للتحفظ المحاسبي بدعوا أنه يؤدي استخدامه إلى تخفيض قيمة الأرباح في الفترة الحالية وهذا يمكن أن يؤدي إلى المبالغة في الأرباح في الفترات المستقبلية التي تقابلها نفقات مستقبلية.

وأكدت دراسة (Mrsa, J, et al, 2010, pp 1-10) أن واضعي المعايير الدولية يروا أن التحفظ المحاسبي ممكن أن يؤدي إلى التقليل من عدم تماثل المعلومات وتوقعات الإدارة وتكاليف التقاضي، كما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية في سوق رأس المال، كما أن حث مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (1) المعدل مؤخراً التوسع في تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول والخصوم بناء على القيمة المتوقعة.

كما أظهرت نتائج دراسة (Al-Sakini, S., Al-Awawdeh, H., 2016) أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً هاماً في زيادة القيمة السوقية العادلة للشركات الصناعية الأردنية، وأن هناك علاقة سلبية بين مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة، وهذا سيؤدي إلى وجود علاقة وثيقة بين التحفظ والقيمة التاريخية، وأن انخفاض التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية يمكن أن يؤدي إلى أبعاد خطيرة على الشركات والمستثمرين في حصتها السوقية بشكل عام، وأن التحفظ المحاسبي هو صمام الأمان ضد أي انعكاسات غير متوقعة في قيم الأصول والإيرادات، في حين أن الاعتماد المفرط على زيادة القيمة العادلة قد يؤدي إلى تعرض الشركات في أسواق رأس المال إلى المزيد من مخاطر أسعار الأسهم المفاجئة.

وأشارت دراسة (Moraa, A., Walkerb, M., 2015) على أن هناك إطار مفاهيمي بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير العمل المحاسبي لاستبعاد التحفظ المحاسبي للقوائم المالية بالرغم انه يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح، كما يقوم بالتغلب على المخاطر التي تواجه المستثمرين من حيث توفير المعلومات الملائمة وذات المصدقية العالية عن الاستثمارات المتاحة أمامهم للاستثمار بها.

كما كشفت دراسة (Andr, p., et al., 2013) أن اعتماد المعايير الدولية (IFRS) أدى إلى انخفاض التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة رأس المال، كما ظهر انخفاض في الأصول غير الملموسة والشهرة في ميزانيات العمومية للشركات المدرجة في أسواق رأس المال وعمل التقديرات اللازمة التي تعتمد على القيمة العادلة للتحقق منها. وأن تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حساسية الاستجابة للأخبار السيئة وضعف الاستجابة للأخبار الجيدة.

وأظهرت نتائج دراسة (Yeganeh, S. K., et al., 2012) أن للتحفظ المحاسبي تأثير كبير على جودة التقارير المالية وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتماثلها والتخفيف من تكاليف الدعاوى القضائية للشركات المدرجة في بورصة طوكيو، كما حاول واضعي المعايير الدولية العمل على تحسين جودة التدقيق والتحفظ المحاسبي لأن لكل منها تأثير هام على كفاءة سوق رأس المال.

وتحدثت دراسة (Biddle, G. C., et al, 2016) عن التحفظ المحاسبي و تطبيق المعايير الدولية من قبل الشركات المدرجة في أوروبا أدى إلى خفض تكلفة حقوق الملكية وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية والحد من التقلبات المستقبلية في أسعار الأسهم، وأن هناك تحفظ مشروط من خلال تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعمل على تقليل الأرباح بصفة دورية، مثل طريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي، وطريقة معالجة الانخفاض في قيم الأصول الملموسة وغير الملموسة، كما أن التحفظ المحاسبي المشروط يؤدي إلى انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية وتخفيض في تكلفة الملكية والديون من خلال دراسة مقارنة للمنافع التعاقدية في بعض أسواق المال الدولية.

كما توصلت نتائج دراسة (Taghavia, M., et al. 2014) أن التحفظ المحاسبي أدى إلى التخفيف من النزاعات عند توزيع الأرباح لحامل الاسهم، وزيادة جودة الأرباح التي لها دوراً أساسياً في بناء سمعة عالية في البورصة عند العديد من المستثمرين التي تعتمد على إعطاء المزيد من المعلومات عند ارتفاع الاسعار، مما يؤدي إلى تقديرات الأرباح المطلوبة بشكل دقيق،

كما أدى التحفظ إلى زيادة في دقة إعداد التقارير المالية مع مرور الوقت، وتنظيم المعلومات المالية وعدم تماثلها، والتأثير على واضعي المعايير المحاسبية.

كما أكدت دراسة (Mora, A., Walker, M., 2014) أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي قام بحذف التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بحجة أنه يجعل التقارير المالية متحيزة ويتعارض مع بعض الخصائص الأساسية لجودة المعلومات مثل الحيادية، والقابلية للمقارنة، والتمثيل الصادق والعاقل، كما أن المعايير الدولية (IFRS) أدخلت تعديلات كبيرة على استخدام القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية وبشكل خاص بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث وفرت المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي معلومات عادلة وغير متباينة وعلى مستوى عالي من الثقة وتقديمها للمستثمرين في سوق رأس المال لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة.

وأشار (Cho, J., Choi, W., 2016) أن التحفظ غير المشروط يؤدي إلى انخفاض في عدم تماثل المعلومات المحاسبية و تكلفة رأس المال، وتقديم معلومات دقيقة للمستثمرين عن الأسهم، وأن التحفظ المحاسبي غير المشروط تقوم به الإدارة من خلال اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحها المعايير المحاسبية للتقرير عن الأصول والإيرادات بأقل قيمة ممكنة والالتزامات والمصروفات بأكثر قيمة ممكنة مما ينتج عن ذلك انخفاض في صافي قيمة حقوق الملكية عن القيمة السوقية.

وقد تحدثت دراسة (Biddle, G., et al, 2016, pp 34-35) عن التحفظ المحاسبي وخطر الافلاس للشركات الأمريكية المدرجة في بورصة نيويورك، وأظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي في حالة وجود قانون Sarbanes-Oxle (SOX) الصادر عام 2002 يخفف من أثر خطر الافلاس حيث يوافق كل من المستثمرين والمقرضين ذوي المعلومات الأكثر، ويقلل من دوافع الإدارة التلاعب في الأرباح، ويخفض من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، كما يساعد واضعي المعايير الدولية الرقابة على سوق رأس.

وقد بينت نتائج دراسة (Lara, J. M., et al, 2014) أن التحفظ المحاسبي يقلل من مشاكل عدم تماثل المعلومات، ويسهل في تقييم أداء الشركات المستقبلي من خلال توفر بيئة للمعلومات المالية يستخدمها المستثمرين، كما بينت النتائج أن التحفظ المحاسبي يحقق نتائج اقتصادية كبيرة ولا بد من ضرورة إعادة النظر في الإطار المفاهيمي الذي تم الاتفاق عليه بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وبين مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي بموجبه قام

مجلس معايير المحاسبة المالية باستبعاد التحفظ المحاسبي وقيامه بحذفه من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية.

وأكدت دراسة (Watts, R., Zuo, L., 2012) أن التحفظ المحاسبي يحسن من قدرة الشركة على ويحد من ممارسات الإدارة الانتهازية لإدارة الأرباح، ، ويمكن المقرضين من اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة ويزيد من فعالية المتابعة على الوفاء بعقود المديونية. فالتحفظ المحاسبي عند المقرضين أعلى من المساهمين، كما أن التحفظ المحاسبي يجعل الأرقام المحاسبية قريبة من شروط عقد القرض ومن ثم تؤدي إلى تزايد احتمالات مخالفة شروط عقود المديونية.

كما أوضحت دراسة (Wang, R. Z., 2009, PP- 13- 15) أن واضعي المعايير المحاسبية المالية ومعايير المحاسبة الدولية غير مقتنعين بالتحفظ المحاسبي ويعملون على التخلي عنه واستبداله بخاصية الحياد بحجة أن الحياد يتعارض مع التحفظ وغير متحيز في التقارير المالية وقياس أداء الشركات بشكل صحيح من خلال توفير المعلومات المالية الموثوق بها وتقديمه لمستخدميها.

كما تحدثت دراسة (AL- Sahlly, M., 2009) عن ضرورة تحديد درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال السعودية، لمساعدة واضعي المعايير المحاسبية والمنظمات المهنية والرقابية على معرفة درجة التحفظ المحاسبي الذي تمارسه هذه الشركات، كما تحدثت عن ضرورة تحسين تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة الإفصاح المطبقة في السعودية لتحسين جودة التقارير المالية.

كما أشارت دراسة (Reyad, S., 2012) أن الالتزام بالمعايير الدولية يمكن أن يزيد من مستوى التحفظ عن طريق تأخير الاعتراف بالأرباح، والاعتراف بالخسائر قبل حدوثها، وأكدت على مبدأ التحفظ واتفاقه مع معايير المحاسبة الدولية، معيار رقم (36) الذي ينص على "انخفاض قيمة الأصول"، و المعيار رقم (37) الذي ينص على "المطلوبات والموجودات المحتملة"، وأكدت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية والقدرة على التنبؤ في المستقبل واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، كما ساهم في تحسين جودة التقارير المالية، ويقلل من تضارب المعلومات وعدم تماثلها، كما ساعد الإدارة في الحد من تكاليف الوكالة للشركات، كما يعتبر التحفظ من الأدوات الفعالة لحوكمة الشركات والتي يمكن المديرين استخدامها لتحسين مستوى الحوكمة في الشركة، وكذلك تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي للشركات الصناعية الأردنية.

### • المحور الثاني: الإطار العملي للدراسة ( الدراسة الميدانية):

حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

1- المصادر الثانوية: وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.

2- المصادر الأولية: وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (260) مفردة، حيث تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة الدراسة والبالغ عددها (155) مفردة.

- أداة الدراسة: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ القسم الأول: يتكون من البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة، ويتكون من 4 فقرات.

❖ القسم الثاني: وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

• المحور الأول: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي، ويتكون من 7 فقرات.

• المحور الثاني: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ويتكون من 7 فقرات.

• المحور الثالث: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، ويتكون من 7 فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول التالي:

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جدا	كبيرة	متوسط	قليلة	قليلة جدا
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

- صدق الاستبانة: صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- الصدق الظاهري: حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لأراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- الصدق البنائي: تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 155 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة. وبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	0.634	.000
2	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).	0.706	.000
3	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	0.673	.000

ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعني التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص أنفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

## جدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
1	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	7	0.569
2	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.587
3	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.576

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن معاملات ألفا كرونباخ قد تراوحت بين 0.569 - 0.587، وهي معاملات ثبات مرتفعة، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

## تحليل واختبار البيانات:

## - اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف)

استخدم الباحث اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 ( $\text{sig} > 0.05$ ). وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

## جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (1 - Sample Kolmogorov - smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الثالث	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	7	0.766	0.474
الأول	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.835	0.216
الثاني	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	7	0.822	0.395



### - خصائص وسمات عينة الدراسة:

1- **المؤهل:** يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 83%، ثم يليها درجة الدبلوم وكانت نسبتهم 7%، ثم يليها درجة الدراسات العليا وكانت نسبتهم 10%، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم أسئلة الاستبانة والاجابة عليها، ويعكس مدى اهتمام الشركات بالمؤهل العلمي للموظف خاصة في أقسام المحاسبة.

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المؤهل

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	11	7
بكالوريوس	129	83
دراسات عليا	15	10
المجموع	155	% 100

2- **التخصص:** يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 73%، ثم يليها تخصص إدارة الأعمال وكانت نسبتها 16%، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبتها 8%، أما تخصصات أخرى كانت نسبتهم 3%، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في مجال المالي بالشركات.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	113	73
إدارة اعمال	26	16
مالية ومصرفية	12	8
اخرى	4	3
المجموع	155	% 100

3- **المسمى الوظيفي:** يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين حيث بلغت نسبتهم 62%، ثم يليهم مسمي رئيس قسم المحاسبة حيث بلغت نسبته 23%، ثم يليهم المدير المالي حيث بلغت نسبته 15%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الأغلبية هم محاسبين.

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	96	62
رئيس قسم المحاسبة	36	23
مدير مالي	23	15
المجموع	155	% 100

4- سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 15-11 سنة وكانت نسبتها 37 %، ثم يليهم من خبرتهم من 10-5 سنة وكانت نسبتهم 31%، ثم يليهم من خبرتهم اقل من 5 سنوات وكانت نسبتهم 20%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 15 سنة وكانت نسبتهم 12% وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عملية عالية في مجال العمل.

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة لفئات الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	31	20
من 5-10 سنوات	48	31
من 11-15 سنة	57	37
اكثر من 15 سنة	19	12
المجموع	155	% 100

- اختبار فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى: يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

على استخدام التحفظ المحاسبي.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الاول والدرجة الكلية لفقراته، والجدول رقم (10) يعرض النتائج:

جدول رقم (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الاول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1.	يؤدي تطبيق المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي إلى زيادة الاستثمارات في الشركة لتماثل المعلومات المقدمة للمستثمرين.	3.67	0.60	73.54	6.29	0.000	2
2.	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية والتحفظ المحاسبي في زيادة جودة واستمرارية الأرباح وقدرة المساهمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	3.90	0.87	78.06	5.78	0.000	1
3.	يوجد أهمية للمؤشرات التي يوفرها التحفظ المحاسبي لتحديد حجم الالتزام بالمعايير الدولية.	3.54	0.76	70.96	3.97	0.000	5
4.	يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى التقليل من استخدام التحفظ المحاسبي، مما يضعف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وانخفاض عدم تماثل المعلومات.	3.61	0.71	72.25	4.77	0.000	3
5.	يعتبر اصدار مجموعة من المعايير المحاسبية والالتزام بها يزيد الحاجة إلى التحفظ المحاسبي.	3.54	0.72	70.96	4.22	0.000	4
6.	استخدام التحفظ المحاسبي والتوجه نحو القيمة العادلة يؤدي إلى تقليل فائدة المعلومات مالية.	3.45	0.76	69.03	3.27	0.003	6
7.	تلتزم الشركة بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها.	3.35	0.66	67.09	2.99	0.006	7
-	يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.	3.58	0.73	74.70	4.47	0.000	-

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

يتضح من الجدول رقم (10) أن الفقرة رقم (2) يساهم الالتزام بالمعايير الدولية والتحفظ المحاسبي في زيادة جودة واستمرارية الأرباح وقدرة المساهمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.67) والوزن النسبي 73,54%، في حين أن الفقرة رقم (7) تلتزم البورصة بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي

لتحسين كفاءة أدائها قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.35) والوزن النسبي 67.09%.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.58) والوزن النسبي يساوي (74.70) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي".  
الفرضية الثانية: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (11) يعرض النتائج:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1.	يساعد التحفظ المحاسبي الأطراف التي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بشكل رشيد.	3.77	0.76	75.48	5.65	0.000	3
2.	زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثلها.	4.13	0.71	82.58	8.75	0.000	1
3.	يُعدّ التحفظ المحاسبي ملائماً ومفيداً لمستخدمي التقارير المالية المنشورة من ذوي الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية.	3.48	0.89	69.67	3.02	0.005	7
4.	يخفف التحفظ المحاسبي من ممارسات إدارة الأرباح وتوفير الحماية للمساهمين وزيادة قيمة الشركة.	3.83	0.68	76.77	6.79	0.000	2
5.	يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية.	3.64	0.83	72.90	4.28	0.000	5

6	0.000	5.11	72.25	0.66	3.61	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات وتجنّب مخاطر نشرها بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.
4	0.000	5.37	73.54	0.70	3.67	يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وجودة الإفصاح المالي.
-	0.000	5.57	74.74	0.75	3.73	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (2) زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثلها قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.13) والوزن النسبي 82.58%، في حين أن الفقرة رقم (3) يُعدّ التحفظ المحاسبي ملائماً ومفيداً لمستخدمي التقارير المالية المنشورة من ذوي الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.48) والوزن النسبي 69.67%.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.73) والوزن النسبي يساوي (74.74) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، مما يدل على أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS) عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS)".

الفرضية الثالثة: يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، الجدول رقم (12) يعرض النتائج:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث  
والدرجة الكلية لفقراته

م.	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية.	4.16	0.68	83.22	9.40	0.000	1
2	تعتبر المعلومات المتحفظة والمتماثلة التي تقدمها الشركة لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكّل رأس المال.	3.77	0.76	75.48	5.65	0.000	3
3	يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.	3.74	0.51	74.83	8.03	0.000	4
4	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى التقرير عن القيم الأقل لحقوق الملكية.	3.67	0.60	73.54	6.29	0.000	6
5	يوفر التحفظ المحاسبي ضماناً أكبر على سداد الإلتزامات للدائنين.	3.74	0.72	74.83	5.66	0.000	5
6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى التقليل من توقعات الإدارة وتكاليف التقاضي.	3.54	0.67	70.96	4.52	0.000	7
7	يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية.	3.90	0.65	78.06	7.72	0.000	2
-	يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).	3.79	0.66	75.85	6.75	0.000	-

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

يتضح من الجدول (12) أن الفقرة رقم (1) يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.16) والوزن النسبي 83.22 %، في حين أن الفقرة رقم (6) يؤدي التحفظ المحاسبي إلى التقليل من توقعات الإدارة وتكاليف التقاضي قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.90) والوزن النسبي 70.96 %.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.79) والوزن النسبي يساوي (75.85) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60 %، مما يدل على أنه

يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS) عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أي أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

#### • المحور الثالث: النتائج والتوصيات:

##### أولاً: النتائج:

##### أ- نتائج الدراسة الميدانية:

توصل الباحث من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة إلى النتائج التالية:

1- قبول الفرض الأول الذي ينص على أنه يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على استخدام التحفظ المحاسبي.

2- قبول الفرض الثاني الذي ينص على أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية (IFRS).

3- قبول الفرض الثالث الذي ينص على أنه يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS).

##### ب- نتائج الدراسة النظرية:

يمكن استعراض بعض نتائج الدراسة النظرية وذلك على النحو التالي:

1- يساهم الالتزام بالمعايير الدولية والتحفظ المحاسبي في زيادة جودة واستمرارية الأرباح وقدرة المساهمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2- زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثلها.

3- يؤدي تطبيق المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي إلى زيادة الاستثمارات في الشركة لتمثل المعلومات المقدمة للمستثمرين.

4- يخفض التحفظ المحاسبي من ممارسات إدارة الأرباح وتوفير الحماية للمساهمين وزيادة قيمة الشركة.

- 5- يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى التقليل من استخدام التحفظ المحاسبي، مما يضعف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وانخفاض عدم تماثل المعلومات.
- 6- يساعد التحفظ المحاسبي الأطراف التي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بشكل رشيد.
- 7- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية.
- 8- يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة رأس المال وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية.
- 9- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وجودة الإفصاح المالي.
- 10- يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية.
- 11- تعتبر المعلومات المتحفظة والمتماثلة التي تقدمها الشركة لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال.
- 12- يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.
- 13- تبين أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لم تستفيد من منافع التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية، وما يحققه من تماثل للمعلومات وتخفيض لتكلفة رأس المال.
- 14- إن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بنوع القطاع الذي تنتهي إليه الشركة من القطاعات المختلفة الموجودة في بورصة فلسطين.
- 15- إن تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حساسية الاستجابة لمعرفة الخسائر وضعف الاستجابة لمعرفة الإيرادات.

#### ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة مزيد من الالتزام من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها والمحافظة على قيمتها.



- 2- ضرورة العمل على استخدام التحفظ المحاسبي وعدم التوجه نحو القيمة العادلة لان ذلك سيؤدي إلى زيادة فائدة المعلومات المالية.
- 3- العمل على زيادة التحفظ المحاسبي لكي يكون ملائماً ومفيداً لمستخدمي التقارير المالية المنشورة من ذوي الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية.
- 4- القيام بمزيد من التحفظ المحاسبي للحد من عدم تماثل المعلومات وتجنب مخاطر نشرها بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.
- 5- العمل على الالتزام بالتحفظ المحاسبي لأنه يؤدي إلى التقليل من توقعات الإدارة وتكاليف التقاضي.
- 6- ضرورة استخدام التحفظ المحاسبي لأنه يساهم في تحسين أداء الإدارة وتخفيض تكاليف الوكالة.
- 7- العمل على إصدار المزيد من المعايير المحاسبية الدولية والالتزام بها لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال.
- 8- ضرورة مراجعة الإطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية القاضي باستبعاد التحفظ المحاسبي لما يقدمه من فوائد من بين هذه الفوائد المحافظة على ممتلكات المساهمين والمقرضين.
- 9- عقد مزيد من ورش العمل والدورات التدريبية للعاملين بالأقسام المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حول التحفظ المحاسبي وعلاقته بالمعايير الدولية المطبقة في البورصة.
- 10- إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية التي تتناول مستويات التحفظ المحاسبي من جوانب أخرى مختلفة تخدم المنشآت الفلسطينية.

## المراجع:

- 1- AL-Sahlly, M. 2009. Accounting Conservatism When Making Financial Statement in Saudian Corporations. Arab Journal of Administration Sciences, (16)2, 1- 25.
- 2- Al-Sakini, S., and Al-Awawdeh, H. 2016. The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies, International Journal of Business and Social Science, (6)7, 229-241.
- 3- Andr, p., and et al. 2013. Impact of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe, ESSEC Working paper. Document de Recherche ESSEC / Centre de recherche de l'ESSEC, University of Leuven seminar, France, 1-39.
- 4- Biddle, G. C., and et al. 2016. Conditional Conservatism and the Cost of Equity Capital: Information Precision and Information Asymmetry Effects, Applied Finance and Accounting, (2)1, 69-88.
- 5- Biddle, G., and et al. 2016. Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk, the workshop participants at the Chinese, Faculty of Business and Economics, University of Hong Kong.
- 6- Cho, J., and Choi, W. 2016. Accounting Conservatism And Firms' Investment Decisions, The Journal of Applied Business Research, (32)4, 1223- 1236.
- 7- Goh, B., Li, D. 2011. International Controls and Conditional Conservatism, The Accounting Review, (86)3, 975-1005.
- 8- Gray P., et al. 2009. Accruals quality, information risk and cost of capital: Evidence from Australia, Journal of Business Finance & Accounting, 36(1), 51-72.
- 9- Guay, W. and R. Verrecchia. 2007. Conservative Disclosure, Working Paper, University of Pennsylvania.
- 10- Hellman, N. 2008, Accounting Conservatism under IFRS, Accounting in Europe, (5) 2, 71–100.
- 11- Lara, J. M., and et al, 2014. Information Consequences of Accounting Conservatism, European Accounting Review, (23)2, 173–198
- 12- Le Truc, N. 2014. Accounting Information and the Cost of Capital A Study of Listed Firms on Ho Chi Minh Stock Exchange (Hose), Vietnam National University - International University, School of Business, Ho Chi Minh City, Vietnam.

13- Lu, C and Trabelsi, s. 2013. Information Asymmetry and Accounting Conservatism under IFRS Adoption, workshops, Wilfred Laurier University, the Goodman School of Business, Canada.

14- Lu, x. 2012. Information Asymmetry and Accounting Conservatism under IFRS Adoption, Master of Science in Management Studies in Accounting Submitted in partial fulfillment Of the requirements for the degree of Master of Science و Faculty of Business, Brock University.

15- Masca, E. 2015. Limitations of Accounting Conservatism Research in Europe: Ante and After IFRS Adoption, Financial Accounting Department, Petru Maior University, Romania.

16- Mora, A., and Walker, M., .2014. The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting, Journal Accounting and Business Research, Special Issue, 1- 62.

17- Moraa, A., and Walkerb, M. 2015. The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting, Accounting and Business Research, (45)5, 620- 650.

18- Mrsa, J, and et al, 2010. Conservatism and Accounting Assymetry in International Accounting, University of Rijeka, Faculty of Economics, Rijeka, Croatia.

19- Naranjo , p., and et al. 2012. IFRS Adoption and Financing Decisions", Sloan School of Management.

20- Petruska, K. A. 2008. Accounting Conservatism, Cost of Capital, and Fraudulent Financial Reporting, A dissertation PHD, the Kent State University , School of Management.

21- Piot, C., and et al. 2015. IFRS Consequences on Accounting Conservatism in Europe: Do Auditor Incentives Matter?, Social Science Research Network.

22- Reyad, S. 2012. Accounting Conservatism and Auditing Quality: an Applied Study On Egyptian Corporations, European Journal of Business and Management, (4)21, 108- 116.

23- Saleh, M., et al. 2012. A study of the relationship between conservatism and capital cost of listed companies. Some Iranian evidences, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 6(2), 1-8.

24- Stergios L., et al. 2013. Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence Form The Banking Industry ,Corporate Governance: An International Review, (21)3, 264-286.

25- Taghavia, M., and et al. 2014. The relationship between operating risk and accounting conservatism: Evidence from Iranian banking industry, Management Science Letters, (4)1, 823–828

- 26- Wang, R. Z. 2009. Accounting Conservatism, PHD thesis in Accounting, Victoria University, Wellington.
- 27- Watts, R. 2003. Conservatism in Accounting part I: Explanations and implications, *Accounting Horizons*, 17(3), 207-221.
- 28- Watts, R., and Zuo, L. 2012. Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis, *SSRN Electronic Journal*, (10)1, 1- 51.
- 29- Yeganeh, S. K. 2012. The Investigation of the Impact of Auditor tenure and Audit Firm Size on Accounting Conservatism in Financial Reporting of Firms Listed in Tehran Stock Exchange (TSE), *International Journal of Finance and Accounting*, 1(3). 38-44
- 30- Zhang, J. 2011. The Effect of IFRS Adoption on Accounting Conservatism— New Zealand Perspective, dissertation submitted in partial fulfillment of the degree of Master of Business, Auckland University of Technology, Faculty of Business and Law.